المحاضرة السابعة:

الإدارة المالية في الأعمال الدولية

محاور المحاضرة:

- تعريف الإدارة المالية
- مصادر تمويل الشركات الأجنبية
- المحاسبة الدولية

تمهيد:

تكتسي الإدارة المالية أهمية كبيرة بالنسبة للشركات الدولية، حيث أن من أهم القرارات التي تتخذها هذه الشركات هي قرارات التمويل وكيفية الحصول عليه، وقرارات الاستثمار وكيفية حسن استغلاله، كما أنها تحتاج لضمان سلامة هذه القرارات أن تحوز على بيانات دقيقة وصحيحة حول الوضع المالي والتجاري للشركة. وهذا ما توفره الإدارة المالية.

1. تعريف الإدارة المالية:

الأساس في الإدارة المالية هو معرفة مصادر التمويل وكيفية الحصول عليه، وخصوصا متابعته وفرض الرقابة عليه لحمايته وضبط مسالك وقنوات استخدامه. إذن الإدارة المالية تعنى بتدبير الموارد المالية للشركة والتحكم فيها، ومن ناحية أخرى وظيفة المحاسبة والرقابة المالية هي تجميع وتحليل البيانات المالية للاستخدام الداخلي والخارجي.

وبالتالي هناك ترابط بين الاثنين، فالإدارة المالية تقوم على قاعدة من البيانات المالية وهو ما تقدمه المحاسبة، وهذا أحد الأسباب التي تجعل الكثير من الشركات المحلية والأجنبية تضم وحدة المحاسبة لتصبح جزء من الإدارة المالية.

أما في الجانب الدولي فتدخل تعقيدات جديدة، مفادها أن النظم المحاسبية تختلف، وبالتالي يختلف تقييم الأداء وقياس الأرباح، والقرارات المتخذة. يكون الاختلاف من دولة إلى أخرى عادة في النظم القانونية، الضرائب، الممولين و معدلات التضخم.

2. مصادر تمويل الشركات الأجنبية:

يمكن للشركات الأجنبية الحصول على التمويل من مصدرين هما: (إبراهيم الخضر، 2007، الصفحات 211-212)

- **التمويل الائتماني:** أين يتم التمويل بالدين إما من خلال الاقتراض من البنوك مباشرة، أو من خلال السندات ومشتقاتها.
- **التمويل من خلال حقوق المساهمين:** أي رأس المال الذي يقدمه المساهمون في الشركة.

3. المحاسبة الدولية:

المطلوب من قسم الإدارة المالية هو العمل على إيجاد التكامل بين التدفق النقدي مع الاحتياجات المستقبلية للشركة للتأكد من أن المال متوفر عند الحاجة. لذلك يتوجب التحكم في العناصر التالية: (الأحمد، 2001، صفحة 256)

أ. إدارة رأس المال العامل

يشمل رأس المال العامل النقد باسم الشركة لدى البنوك، والمخزون من السلع، والحسابات المدينة، والحسابات الدائنة. ويكمن التعقيد في إدارة رأس المال العامل للشركة الدولية في الاختلافات الموجودة بين الدول، كوجود قوانين حكومية تضع قيوداً على تحويل الأموال بسبب اختلاف معدلات التضخم بين الدولتين، و التغير في أسعار العملات. و لتفادي هذا النوع من المشاكل يجب ما يلي:

- معرفة احتياجات الشركة الفرعية، واحتياجات الشركات الزميلة، واحتياجات الشركة الأم.
- معرفة أحسن وسيلة مشروعة لتحويل الأموال من الفرع إلى الأم
- معرفة أحسن وجهة لاستخدام الأموال بعد ذلك.

ب. سعر التحويل:

أو ما يسمى بالتسعير الداخلي، هو وسيلة لتحريك الأموال بين الشركات الفرعية التابعة لنفس الشركة الأم بين مختلف الدول. ويعرّف بأنه : السعر الذي تتقاضاه شركة تابعة من شركة أخرى تابعة لنفس الشركة على خدمات أو سلعة قدمتها الأولى للثانية. مثلاً كأن تبيع الشركة الأم بأسعار منخفضة للشركات التابعة لها دعماً لها أمام منافسيها المحليين.

ج. إدارة مخاطر التضخم والعملات:

تنتج عن الاختلافات بين الدول مخاطراً تواجهها الشركات متعددة الجنسيات، يتحتم عليها مواجهتها.. ومن بين أهم هذه المخاطر نجد مخاطر التضخم والعملات. إذن كيف تقوم الشركات الدولية الفرعية بإدارة خطر التضخم داخل الدولة المضيفة ؟

ج-1-إدارة مخاطر التضخم:

عند وجود حالة تضخم لدى الدولة المضيفة تلجأ الشركات الدولية لبعض الحلول نذكرها فيما يلي:

- إخراج أموالها بسرعة من الدولة المضيفة ذات معدل التضخم العالي، أو استثمارها داخلها، لكن في أصول عينية لا تتأثر سلباً بالتضخم، كعقار مثلا إذا ما كانت عملية إخراج الأموال صعبة.
- اللجوء إلى رفع أسعار المنتجات عند ارتفاع أسعار المدخلات. إلا إذا كان أمر تغيير الأسعار غير مسموح أو محكوم بحدود معينة تفرضها الدولة المضيفة.
- عند صعوبة تطبيق الحلين السابقين، يبقى على الشركة الدولية أن تلجأ إلى إجراء تعديلات على منتجاتها، كتغيير نوعية مكوناتها أو حجم العبوة أو التغليف، أو حتى تغيير الاسم أو العلامة التجارية، ومن ثم بيعها بأسعار مختلفة.
- وعليه فإن محاربة التضخم تقتضي القدرة على التنبؤ بمعدلاته، وهذا الأمر يعتبر جزءا من الإدارة والتخطيط.

ج-2- إدارة مخاطر تقلب أسعار صرف العملات: (إبراهيم الخضر، 2007، صفحة 236)

ينتج عن التغير في أسعار صرف العملات حدوث ثلاثة أنواع من الانكشافات، نفسرها فيما يلي:

- **الانكشاف المحاسبي:** وهو ما يحدث عند ترجمة البيانات المالية من عملة الدولة المضيفة إلى عملة الدولة الأم أو أي دولة أخرى يتواجد فيها الفرع، في الوقت الذي تكون فيه قيمة هذه العملات أمام بعضها البعض قد تغيرت.
- **انكشاف التبادل:** هو التغير في قيمة الحسابات الدائنة أو المدينة، والذي فيه يتغير المبلغ المدفوع أو المستلم، عند وصول وقت السداد بسبب تغير سعر العملة ما بين وقت الالتزام و وقت السداد.
- **الانكشاف الاقتصادي:** أين تتغير قيمة الشركة ككل، عندما يؤثر التغير في سعر العملة على عمليات الشركة المستقبلية، كأن يصبح التصدير الذي تعتمد عليه الشركة غير مجدٍ لارتفاع أسعار السلعة المصدرة في سوقها.
- **انكشاف الترجمة:** عندما يتغير سعر الصرف ما بين عملتين من عملة الدولة المضيفة إلى عملة الدولة الأم عند تغير سعر الصرف فيها، تقود الترجمة إلى ربح أو خسارة عند قيام الشركة الأم بإعداد بياناتها الختامية الموحدة في نهاية السنة المالية أو حتى قبل ذلك. خسائر وأرباح الترجمة لا تعني نقصاناً أو زيادة في التدفق النقدي الفعلي، و إنما هي خسارة أو زيادة على الورق، لا تتحقق إلا عندما يتم البيع فعلاً.

وعليه فإن إدارة مخاطر أسعار الصرف يتطلب توفر ما يلي:

- تحديد وقياس حجم الانكشاف
- تصميم وتنفيذ نظام معلومات يرصد ويتابع الانكشاف وأسعار العملات
- وضع إستراتيجية للحماية من الانكشاف
- تحديد المسؤول عن تنفيذ الإستراتيجية من الكفاءات المؤهلة.